

مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل من واقع التبعية إلى دور عارض الخدمات

سيف الدين دريني

مقدمة

موضوع العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل ليس بالحدث الجديد، وإن كان قد شهد قفزة نوعية، بعد التوقيع رسمياً على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين البلدين، في الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وعلى الرغم من قرار الولايات المتحدة تعليق تنفيذ مذكرة التفاهم هذه، في أعقاب إقدام الحكومة الإسرائيلية على تمرير قانون ضم الجولان في الكنيست، إلا أن الإدارة الأميركية عادت لتؤكد مجدداً ضرورة تنقية جو العلاقات مع اسرائيل، وإعادة الثقة المتبادلة بين الدولتين إلى سابق عهدها. وإزاء الارتباك الحاصل بصدد مستقبل مذكرة التفاهم، ومعرفة ما إذا كانت سارية المفعول، أم أنها مفتوحة للمناقشة، أكد المسؤولون الاسرائيليون، وعلى رأسهم اريئيل شارون وزير الدفاع، «أن المذكرة قائمة» من الناحية الشكلية، وتوجد دلائل على أنها ستطبق^(١)؛ بينما أعرب آخرون عن اعتقادهم الأكيد، «بأن اتفاق التعاون الاستراتيجي سيتجدد، لأن الخلافات، في الرأي، القائمة بين البلدين هي خلافات عابرة»^(٢).

لقد كانت اسرائيل ترتبط دائماً بالولايات المتحدة، بشبكة من العلاقات الخاصة والمميزة ذات المضامين التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية، حيث كان، دائماً، لهذه العلاقات، بمختلف أوجهها، تأثير مباشر في الواقع العربي، إن من خلال موضوع النزاع العربي - الاسرائيلي، أو من خلال علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة العربية.

ويأتي التوقيع على مذكرة التفاهم، بشأن التعاون الاستراتيجي، بين أميركا واسرائيل التي تواجه حالة حرب مع عالم عربي يعاني من احتلالها لأجزاء من أراضيه، في ظل التوجه الأميركي نحو اعتماد حشد كل أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لضمان مصالحها الحيوية بما ينسجم مع استراتيجيتها الكونية الجديدة القائمة